1 – يشير النمو إلى الزيادة الثابتة نسبياً، والمستمرة في جانب واحد من جوانب الحياة، أما التغير فيشير إلى التحول في البناء الاجتماعي والنظام والأدوار والقيم وقواعد الضبط الاجتماعي، وقد يكون هذا التحول إيجابياً أو سلبياً ولا يتصف ذلك بالثبات إطلاقاً.

2 – يكون النمو بطيئاً وتدريجياً، أما التغير الاجتماعي فيكون على عكس ذلك فقد يكون سريعاً ويتضمن قفزات إلى الأمام أو الخلف.

3– يسير النمو في خط مستقيم، بحيث يمكن التنبؤ بما سيؤول إليه، أما التغير فلا يكون سيره مستقيماً باستمرار، وقد تعددت النظرة الاجتماعية نحو اتجاهه.

**والتغير قد يكون إلى الأمام فيؤدي إلى التقدم، كما قد يكون إلى الوراء فيؤدي إلى التخلف.**

وفي الدراسات السوسيولوجية نهتم بالتغير الاجتماعي لأنه يعبر عن حقيقة ديناميكية المجتمع، أما النمو فيدخل في الدراسات الاقتصادية نظراً لطبيعة عملية النمو وخصائصها.

**رابعاً: التنمية الاجتماعية:** وهي الجهود التي تبذل لإحداث سلسة من التغيرات الوظيفية، والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع.وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى بعد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي، كما أنها تشير إلى عملية ارتقاء تدريجي كارتقاء نمو الطفل أو الشخصية.

 تعريف حسن سعفان: التنمية الاجتماعية هي الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين، بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية، ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في شتى مناحيها كالتعليم والصحة والأسرة والشباب، ومن ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية، وهي تعني التحريك العلمي المخطط للعمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال إيديولوجية معينة، ولا يمكن الفصل بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية لنظراً للترابط الوثيق بينهما.

ويرتبط مفهوم التنمية بمفهوم التحديث والذي يعني التحول من نمط المجتمع الذي يعتمد على تكنولوجيا تقليدية، علاقات تقليدية ونظام سياسي تقليدي، إلى نمط متطور تكنولوجياًو إقتصادياً وسياسياً.

ويعتبر التحديث عملية تتحقق من خلالها التنمية الإجتماعية، فهي العملية التي تخلق من الظروف ما يجعل المجتمع يحقق غاية التنمية.

ومن الواضح أن مفهوم التنمية ومفهوم التحديث يمكن أن يكون لهما علاقة وثيقة بعملية التغير، فالتحديث والتنمية يحدثان تغيراً اجتماعياً، ولكنهما ليسا بديلين لمفهوم التغير، لأنهما يعبران عن حالة خاصة تتعلق بتحول المجتمعات التقليدية إلى مجتمعات نامية أو حديثة، أما التغير فهو يشتمل على مفهوم أشمل من مفهوم التنمية وله أبعاد أكثر اتساعاً.

**الاتجاهات في تعريف التنمية وهي ثلاثة: -**

**الرأسمالي:** أن التنمية عبارة عن مراحل نمو تدريجي مستمر، وهي تتضمن إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان عن طريق إصدار التشريعات، ووضع البرامج الاجتماعية التي تقوم بتنفيذها الهيئات الحكومية والأهلية، ولذلك فهي تعني الرعاية الاجتماعية التي تتضمن جانباً واحداً من الخدمات الاجتماعية.

**الاشتراكي:** أن التنمية تعني عملية التغير الاجتماعي الموجهة إلى تغيير البناء الاجتماعي عن طريق الثورة، وإقامة بناء جديد، تنبثق عنه علاقات جديدة، وقيم مستحدثة، بالإضافة إلى تغيير علاقات الإنتاج القديمة، وذلك لصالح الطبقة العاملة، فالتغير يتجه أولاً إلى البناء التحتي – الاقتصادي – من أجل إحداث التغير الاجتماعي المطلوب.

**الاجتماعي:** وهو اتجاه المفكرين الاجتماعيين حيث يرون أن التنمية هي تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع، بما يعنيه هذا التوافق من إشباع بيولوجي ونفسي واجتماعي.

**العلاقة بين التنمية الاجتماعية والتغير الاجتماعي:**

1 – إن مفهوم التنمية الاجتماعية هو أقرب المفاهيم للتغير الاجتماعي مقارنة بمفاهيم التقدم والنمو والتطور.

2– إن المفهوم (الحديث) للتغير الاجتماعي يتطابق ومفهوم التنمية الاجتماعية بالرجوع إلى مضمون المفهومين..

3 – أما المفهوم المطلق للتغير الاجتماعي فيعني التحول أو التبدل الذي يطرأ على البناء الاجتماعي متضمناً تبدل النظام الاجتماعي والأدوار والقيم وقواعد الضبط الاجتماعي (إيجاباً وسلباً).

إن التنمية الاجتماعية (إيجابية) دائماً، في حين أن التغير الاجتماعي قد يكون تخلفاً.

**مراحل التغير الاجتماعي:**

يرى *(هربرت ليونبرجر)* أن هناك سلسلة من المراحل يمر بها الفرد قبل أن يأخذ بالنمط الجديد وهي:

1 – مرحلة الإحساس: وهي تتمثل في أول سماع أو معرفة بالموضوع الجديد.

2 – مرحلة الاهتمام: وهي مرحلة تجميع المعلومات حول الموضوع الجديد بغرض تحديد درجة فائدته.

3 – مرحلة التقييم: اختبار المعلومات المستقاة وتفسيرها وفي الظروف السائدة، ومدى ملائمتها.

4 – مرحلة المحاولة: اختبار الفكرة ودراسة كيفية تطبيقها.

5 – مرحلة التبني: التسليم بالموضوع الجديد واعتماده، ليأخذ مكانه في النمط السائد.

إن هذه المراحل السابقة لا تأتي دائماً مرتبة، وإنما قد يطرأ عليها تغيير بإضافة عناصر جديدة، أو حذف بعضها، وقد تتداخل بعض المراحل مع الأخرى.

ويرى *(عاطف غيث)* أنه يمكن ملاحظة أربع مراحل في العملية الاطرادية للتغير بوجه عام:

1 – تنتشر سمة أو عنصر جديد خلال النسق من مركز الأصل سواء أكانت هذه السمة أو العنصر الجديد اختراعاً داخل الثقافة الواحدة، أم استعارة من ثقافة أخرى نتيجة لعملية الانتشار وتتداخل عوامل عديدة في التأثير على معدل الانتشار، ويعتمد ذلك على مدى قوة تأثير السمات الجديدة وعلى تقبلها.

2 – يحدث صراع لدى السمات القديمة من قبل السمة الجديدة، من أجل البقاء، وقد تكمل أو تنمي السمات الأخرى الكائنة للنسق الثقافي، لأنها تعمل على مراجعة كفاءة الوظائف القائمة لعناصر النسق.

3– يثير انتشار العناصر الجديدة تغيرات توافقية في السمات المتصلة به، وقد يعاد تنظيم مظاهر الثقافة القائمة أحياناً لتتمكن من مواجهته أو امتصاص هذه السمة الجديدة.

4- يأخذ العنصر الجديد مكانه في النسق الثقافي، ما لم يتعرض إلى صراع في حال دخول تجديدات أخرى، تضاف إليه في فترات تطول أو تقصر، وفي حال كثرة دخول أدوات جديدة فإن ذلك يؤدي إلى صراع الأدوات السابقة لعدم استعمالها استعمالاً كافياً، وحتى يتم الأخذ بالعنصر الجديد ويتوافق مع عناصر سابقة علمية، يقتضي استمرار استعماله مدة معقولة من الزمن لتكون كافية لاستيعابه على أن لا يأتي ما يناقضه، وإلا فإن ذلك سيؤدي إلى صراع في النسق.

ويرى *(جورج ميردوك)* أن الاختراعات هي أساس التغير الثقافي بوجه عام، فحينما تخترع فكرة أو آلة ما، فإنها تنتقل من الشخص المخترع وتسري عند أفارد مجتمعه، وتبدأ التغيرات التوافقية بعد ذلك، ويستغرق ذلك وقتاً من الزمن، ولن يؤخذ بالاختراع الجديد، حتى يثبت كفاءته وبعد أن يمر بمراحل معينة.

**خصائص النمط المغير:**

**الشكل:** الذي يمكن أن يلاحظ ويدرس فيه ومن خلاله التغير.

**المعنى:** أي أن له ارتباطات ذاتية وعاطفية في الثقافة نفسها.

**الاستعمال:** أن يكون استعمال النمط الثقافي يمكن ملاحظته من الخارج.

**الوظيفة:** أن يؤدي عملاً، ويكون مترابطاً مع الأجزاء ويستدل على ذلك من خلال الإطار العام.

ولذلك فإن عملية التغير تتضمن تلك الخصائص، وتعتمد على عملية القبول على مدى التكلفة، ففي حالة عدم توفر الإمكانيات اللازمة للأخذ به، فلن تتم عملية القبول.

ويرى تالكوت بارسونز أن القبول للعنصر الجديد أسرع في حالة انخفاض التكلفة، والجهد، وفيه رضى وإشباع للحاجات. ويمكن أن يقال بصفة عامة إن القبول يتم، إذا كان المجتمع المستقبل واقعاً تحت حوافز لم تشبع إشباعاً مرضياً.

**خصائص التغير الاجتماعي: .**

خصائص التغير حسب رأي*( ولبرت مور):*

1- السرعة هي السمة الغالبة على التغير الاجتماعي المعاصر.

2- الترابط المتغير زماناً ومكاناً بحيث يتتابع حدوثه ولا يكون متقطعاً.

3- النوع المخطط نتيجة لزيادة تدخل وتحكم الدول المعاصرة.

4- الوسائل التكنولوجية التي تكسب خبرات جديدة للفرد والمجتمع.

وأشار كل من *(أحمد زايد و اعتماد علام*) إلى خصائص التغير الاجتماعي:

1– أن تكون التغيرات ذات تأثيرات عامة وملموسة.

2– أن تتصف التغيرات بالاستمرارية.

3– قد لا يسبق استكمال حدوث التغير الإعلان عنه أو إعلام الأفراد به.

4 – قد تبدأ التغيرات بطيئة ثم تتراكم بمرور الزمن.

5 – قد يكون التغير الاجتماعي مخططاً أو مبرمجاً.

6 – توافر إمكانيات الحراك الاجتماعي وزيادة معدلاته.

7 – انتشار المعايير العقلية والعلمية ونماذج التفكير المنطقي داخل الثقافة العام للمجتمع.

8 – سيادة نموذج للشخصية يتيح للأفراد أداء الأعمال التي يقومون بها في إطار نظام اجتماعي يتسم بخصائص معينة النمو الذاتي، المشاركة، سيادة المعايير العقلية.

**أهمية التغير الاجتماعي**:

أدى ظهور العمل ودوره كنسق اجتماعي وطرحه للعديد من التجديدات العلمية والتكنولوجية في بناء المجتمعات الصناعية المعاصرة، إلى دوام تفاعلات التغير في بناء هذه المجتمعات، ومن ثم انتشاره إلى معظم أرجاء العالم كنمط ثقافي أكثر كفاءة.

فإذا قلنا أن الظاهرة التكنولوجية هي أهم ظواهر العالم الصناعي المتقدم فإن ظاهرة التغير يجب أن تنال نفس القدر من الاهتمام على مستوى المجتمع الإنساني الشامل.إنه إذا كان العالم يضم ثلاثة تجمعات نسقية أساسية وهي العالم الأول والثاني والثالث، فإن هذه التجمعات تنفصل على أساس قدر التقدم الناتج عن قدر امتلاكها للمعرفة العقلانية والكفاءة التكنولوجية التي تيسر هذا التقدم وتنتجه، فإلى جانب أهمية التغيرات التنمية التي قد تخضع لها بلاد العالم الأول والثاني، فإن بلاد العالم الثالث عادة ما تخضع لتغييرات جذرية تعمل على إلغاء الهوة التي تفصل بينها وبين بلاد العالم الأول والثاني، ومن تحررها من قيود التبعية والاستغلال التي تمارسها المجتمعات المتقدمة.